

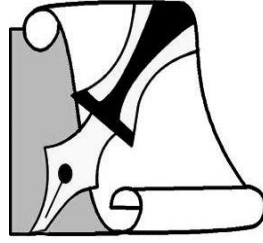


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
الغلسطينية والاسطراطية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار اسطراطية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة منينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد اسطراطية وتحليلي.

إنتصار الجرود

طغى الإنتصار الكبير الذي حقّقه المقاومة والجيشين السوري واللبناني في جرود رأس العين وبعلبك، على المشهد اللبناني الداخلي، مع بروز سجل غريب في البلاد حول طبيعة الإنتصار أعاد إلى الأذهان الانقسام الذي كان سائداً في البلاد بين قوى ٨ و ١٤ آذار.

وبرغم وضوح طبيعة الانتصار، في ظلّ ملاحظات البعض حول مبالغات اعترت استثماره، فإنّ بعض القوى ممّن ينتمي إلى ما كان يعرف بقوى ١٤ آذار، أصرّ على توجيه الانتقادات لهذا الانتصار كونه "فرط" بمحاكمة المتورطين بقتل العسكريين المخطوفين لدى داعش، محاولاً التفريق بين المقاومة والجيش اللبناني.

يأتي هذا الأمر علماً أنّ إحدى نتائج الهجوم، التي تمثّلت في السماح لمسّحي داعش بعبور الحدود، كانت قراراً مشتركاً بين الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري.

يجدر القول هنا أنّ هدفي الهجوم في الجرود كانا كشف مصير جنود الجيش اللبناني وإنهاء وجود التنظيم الإرهابي داخل الأراضي اللبنانية، وفي المناطق السورية المتاخمة للحدود مع لبنان.

على أنّه لا يمكن القول أنّ تلك الخلافات قد تهدّد الحكومة اللبنانية من الداخل، ذلك أنّ الجميع سيكون محكوماً بالهدنة السياسية التي أرساها انتخاب عون رئيساً في تشرين الأول من العام الماضي، والذي تمخّض عنها إنجازات عديدة كان من بينها تشكيل حكومة وحدة وطنية والاتفاق على قانون جديد للانتخابات.

باديء ذي بدء، يجب القول أنّ التشكيك بدور المقاومة يسقط أمام التضحيات الكبيرة التي قدّمتها منذ سنوات وحتى اليوم، والتي أدّت إلى درء وإبعاد خطر الإرهاب عن لبنان واللبنانيين. ولولا هذه التضحيات لكان الإرهاب الذي احتلّ الجرود اللبنانية قد تمدّد وسيطر على العديد من المناطق، وأدّى إلى ارتكاب مجازر وحشيّة ضد المواطنين وتهجيرهم على غرار ما حصل في العديد من المناطق العراقية والسورية.

وقد أفضل هذا الانتصار المشروع الإرهابي الذي كان يرسم جغرافيّة إمارته في لبنان وحدودها ومنفذها البحري، بعد أن فشّل هذا المشروع في سوريا. وكانت الجماعات المسلّحة قد أعلنت، في شكلٍ ضمني، أنّها تريد الوصول إلى طرابلس لتقيم إمارة الشمال اللبناني وتمتلك مرفأها على المتوسط. ولم تنتظر المقاومة كثيراً لتقوم بردّ فعل عبر عمل دفاعي سريع وإقامة السدّ الذي يمنع الإرهاب والإرهابيين من التمدّد غرباً إلى المدن والبلدات البقاعية، ناهيك عن التمدّد نحو أقصى الغرب اللبناني.

وقد تكاملت مهمّة المقاومة مع ما قام به الجيش اللبناني، سواء عبر مهمّته الدفاعية في معركة جرود عرسال، أو عبر تصديّه للهجوم في المعركة الأخيرة. كما تكاملت مهمّة المقاومة أمنياً مع مهام مخابرات الجيش والأمن العام وذلك لمنع العمليات الإرهابية في الداخل.

على أنّ العامل الأهم الذي طرأ أخيراً يتمثّل في توقّف القرار السياسي في ظلّ تغيّر موازين القوى داخلياً وخارجياً. وقد بات من المؤكّد بأنّ المشكلة العسكرية والأمنية في لبنان ليست محصورة في مسألة تسليح الجيش وقدراته، بل إنّ المشكلة الأساس تتعلّق بالقرار السياسي الذي يحرّك الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية، وهو القرار الذي صدر برعاية رئيس الجمهورية.

ويجب التذكير هنا بالمسؤوليّة الدستوريّة والسياسيّة والجنايئة التي تقع على الذين عطّلوا عمل الجيش اللبناني في مواجهة الإرهاب أو الذين أسأوا استعماله في الميدان، وأدّى فعلهم إلى كارثة لحقت بالجيش ولبنان تمثّلت بأسر عسكريين لبنانيين وقتل بعضهم، رغم أنّ الأصول تقضي بملاحقة هؤلاء المتسبّبين بهذه الكارثة.

بالنسبة إلى المقاومة، يجدر القول أنّها حقّقت الكثير من المكاسب الهامّة التي ما كانت لتتحقّق لو لم يُفتح الباب أمام استسلام الإرهابيين، ومن أبرز هذه المكاسب إطلاق سراح أسرى للمقاومة واستعادة جنّامين شهداء كانوا لدى جبهة النصرة وتنظيم داعش.

كما تمّ الكشف عن مصير العسكريين المختطفين، وتمّ تجنّب المقاومة والجيش اللبناني معركة حسم قاسية، كانت ستؤدّي في النهاية إلى القضاء على النصرة وداعش، لكنّها كانت ستؤدّي أيضاً إلى وقوع المزيد من الشهداء والجرحى.

وتمّ تجنّب إطالة أمد المعركة وتجنّب مضاعفاتها بسبب وجود مدنيين في مناطق سيطرة المسلّحين، وسعي وحرص المقاومة والجيش لتجنّب حصول ذلك. ولو جرى رفض التفاوض واستمر القتال، لكانت النتيجة وقوع المزيد من الخسائر واحتمال سقوط ضحايا وسط المدنيين، واستُخدم ذلك وسيلةً للتحريض على المقاومة واتّهامها بارتكاب مجزرة بحقّهم، وفي النهاية لم تكن المسألة لتنتهي من دون تفاوض بسبب استخدام المسلّحين لورقة المدنيين.

من هنا، فإنّ الخلاصة تتمثّل في انتصار كبير حقّقته العمليّة العسكريّة لأنّها نجحت، وفي فترة قصيرة، في إنجاز المهمّة، وبأقل الخسائر.

بالنسبة إلى الجيش اللبناني، فقد قام بتحرير الأرض المحتلّة من داعش واستعادة، للمرة الأولى منذ الإستقلال، السيطرة على الجرود الشرقية. وخاض الجيش المعركة في أرض وعرة بالحدّ الأدنى من الخسائر ملتزماً بالقوانين والمعاهدات والإتفاقات الدوليّة. في المقابل، سقط للمسلّحين عشرات القتلى والجرحى وتهافت مراكزهم وقدراتهم القتالية في الساعات الأولى للمعركة، وبذلك انكسرت أسطورة داعش في لبنان كما سبق أن تهافت في سوريا وفي العراق.

يجب القول هنا أنّ نتائج أي حرب تكون بالسياسة، وفي ظلّ هدف الجيش اللبناني في معركة "فجر الجرود"، والذي تمثّل في تطهير الأراضي اللبنانية من المسلحين، وكشف مصير العسكريين، وبما أنّ الهدف في الأراضي السورية تمثّل في طرد المسلحين من الأراضي السورية المحاذية للبنان، فإنّ أهداف الحرب تكون قد تحقّقت بالكامل.

وإذا كان تمّ ترحيل المسلحين الإرهابيين من الحدود اللبنانية السورية، فإنّ ذلك لا يعني أنّ المعركة معهم انتهت، بل تأجّلت إلى ظروف ميدانية مختلفة، حيث يتمّ القضاء عليهم في ظروف أفضل، علماً أنّ الدولة السورية ربحت إنهاء ملفّ الحدود اللبنانية السورية للتفرّغ لملفّ الحدود مع الأردن ثمّ العراق وتركيا.

وقد تمكّن حزب الله من إطلاق سراح أسير والحصول على جثث شهداء له، موثقاً المزيد من الدماء على الجيوش اللبنانية والسوري والمقاومة. والحزب يؤمن من منطلق ثقافته الإنسانية والعقائدية والأخلاقية، بالوفاء بالعهود. ولا يملك مشروعاً انتقامياً يقتل فيه لمجرّد القتل. وهي ليست المرة الأولى التي تحصل فيها عمليات تبادل. فالجيش السوري وحزب الله اعتادا على ذلك. والتحالف الدولي، إذ حاول عرقلة وصول المسلحين في سوريا، لا يملك حقاً دولياً أو سيادياً لكي يعترض اتفاقاً أنجزته دولة صاحبة سيادة معترف بها من الأمم المتحدة.

ويبدو موقف حزب الله أقرب إلى رفع المسؤولية عن نفسه، من خلال القول بأنّه وفي بكل الالتزامات التي قطعها، وأنّه ليس المسؤول لا عن الحصار الذي فرضه التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على القافلة ولا عن النتائج المترتبة عن مثل هذا الحصار، خصوصاً في ظلّ منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين.

وبالتالي، فإنّ كل التفسيرات الأخرى التي لجأ إليها البعض لا تبدو واقعية أو منطقية، سواء لجهة القول أنّ الحزب يخشى على داعش لأنّ المصالح بينهما مشتركة والتنسيق واحد، في وقت كان قتال الحزب لداعش على الأرض من العوامل التي ساعدت في إبرام "التسوية"، ولا لجهة القول أنّه يخاف أن يتمّ إلقاء القبض على هؤلاء ويدلوا باعترافاتٍ من شأنها إدانته.

بالنسبة إلى قوى ١٤ آذار، فإنّها تدرك أنّ حزب الله يتفوّق في المعادلة الداخلية، لكنّها تعيد الأمر إلى أنّ الحزب يتفوّق بفعل إمتلاكه السلاح ودعمه من المحور الإيراني، فيما هي تعاني من التفرّق.

من هنا، فقد علّم من قيادي في تلك القوى إدراكها أنّ الحزب قادر على فرض شروطه، لكن ثمة خيبة لدى تلك القوى من فرض انضمام الجيش السوري إلى المعادلة الذهبية للحزب ولبنان والمتمثّلة بالجيش اللبناني والشعب والمقاومة.

ومع ازدياد مكاسب الحزب في الداخل، تزداد، بموازاة ذلك، إخفاقات وتعثرات تلك القوى التي لم تلجأ إلى أية مراجعة. مثلاً، برز سؤال حول انقساماتها مع الموقف الأخير للحريري من انسحاب مقاتلي داعش من الحدود، في الوقت الذي بدت فيه مواقف كثيرة لتلك القوى أبرزت تبايناتها، من دون إجراء أية مراجعة وتقييم لتلك المواقف، بل اقتصر ردود قوى ١٤ آذار على التهجّم على الحزب.

لكن، تبقى العبرة في سؤال جوهرى موجّه إلى معارضي ما قام به الحزب: إذا كان حدث بحجم ما جرى في الجرود لم يوحدّهم مع الجيش والمقاومة، وإذا كانت الحرب مع العدو الإسرائيلي لم توحدّهم، فما الذي سيوحدّهم؟

عين الحلوة: تسليم المطلوبين

برز موضوع مخيم عين الحلوة من جديد مع انتهاء معارك الجرود وانتقال المسألة إلى كونها معركة أمنية بالدرجة الأولى بعد أن انتهت المعركة العسكرية.

وتشير المعطيات إلى أنّ الإرهاب لا يزال يحيط بلبنان، على الرغم من الانتصار الذي تحقّق على الحدود الشرقية، في ظلّ استنفار الأجهزة العسكرية والأمنية التي تبدو على جهوزيّة عالية. بهذا المعنى، فإنّ الإرهاب بمعناه الجغرافي انحسر عن لبنان، لكن ذلك لا يعني أبداً زوال الخطر وذلك لمواجهة أيّة تفجيرات وإرسال انتحاريين، في ظلّ وجود خلايا نائمة، قد تلجأ إلى عمليات إرهابية مختلفة الأنواع ولا تقتصر على استعمال الذخيرة الحيّة.

ويطرح مصير عين الحلوة نفسه بقوة، وقد أشارت الاشتباكات الأخيرة إلى أنها مرتبطة بما حصل في الجرود، علماً أنّ المسلحين قد طالبوا بخروج إرهابيين خطيرين مقيمين في عين الحلوة ومطلوبين للقضاء والأجهزة الأمنية اللبنانية.

محاولة توريث المخيمات فشلت مع تجاوب الفصائل الفلسطينية مع مطالب الأجهزة اللبنانية، وخاصة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، وتوجيه رسالة شديدة اللهجة إلى المسلّحين قوامها أنّ العيب بالأمن الفلسطيني اللبناني ممنوع، ناهيك عن كونه يطيح بقضية اللاجئين في لبنان وجوهرها العودة إلى فلسطين.

يطلب الفلسطينيون معالجة الملف عبر رزمة واحدة وأن لا يقتصر الأمر على المعالجة الأمنية، ذلك أنّ للفلسطينيين مطالب اجتماعية واقتصادية في لبنان.

لكن أمر الإرهابيين لا يبدو أنّه سينتظر فترة طويلة، مع الإشارة إلى أنّه لا نيّة للسلطة اللبنانية بتنفيذ سيناريو شبيه بما حدث في مخيم نهر البارد قبل عشرة أعوام. ذلك أنّ نحو ١٠٠ ألف فلسطيني يعيشون في المخيم، وبالتالي إذا كان المطلوب تطهير المخيم من الإرهابيين والمطلوبين، فليس المطلوب ارتكاب مجزرة بحق المدنيين أو التدمير، ولا حتى تحويل المعركة إلى حرب بين الجيش والفصائل المسلحة، خاصّة وأنّ عدم إمكان فرار المسلحين المختبئين إلى

خارج المخيم يعني أنهم سيفاتلون حتى النهاية، ما سيستوجب عندها اعتماد سياسة الأرض المحروقة ضدّهم.

كما أنّ تعدّد الجماعات المسلّحة داخل المخيم، وعدم مركزية القرار فيه، وجود صراع على السلطة وعلى القرار الفلسطيني، إضافةً إلى ارتباط الكثير من الجماعات المسلّحة بجهات خارجية إقليمية، يضيف المزيد من التعقيدات على المشهد ككلّ. ناهيك عن أنّ هذا الأمر سيكون له نتائج كارثية وسلبية، ليس على المخيم فقط، بل على الجوار وتهديد أمن واستقرار لبنان.

كما أنّ سيناريو القوة الناعمة، أي العمليات الأمنية لاصطياد الإرهابيين، يبدو مُستبعداً، على غرار اعتقال خالد مسعد وقبله عماد ياسين، طالما أنّه من الممكن تحقيق الهدف عبر وسائل أفضل.

ما هو مطروح اليوم يتمثّل في حلّ موضوع الإرهابيين في المخيم عبر تعاون لبناني - فلسطيني، وثمة اتصالات مفتوحة بين الأجهزة العسكرية والأمنية اللبنانية والفصائل الفلسطينية للتوصّل إلى كيفية إنهاء ظاهرة الإرهابيين في المخيم بأقلّ ما يمكن دفعه من أثمان بشرية ومادية، وكما لا ترسو الأمور على خيار العملية العسكرية، التي لا تبدو حلاً واقعيّاً اليوم.

وثمة توجّه يلقى رواجاً لدى الفلسطينيين، بناءً على مطلب لبناني، لترحيل المطلوبين السوريين إلى بلادهم، ويواجه هذا الأمر إشكالية المكان الجغرافي الذي يجب على الإرهابيين الذهاب إليه، كما أنّه لا إجابة سورية نهائية على هذا المطلب. بينما قوبل مطلب ترحيل اللبنانيين برفض رسمي من السلطات اللبنانية التي تريد تسلّم هؤلاء المطلوبين.

وقد وصلت المفاوضات غير المباشرة إلى مرحلة تقديم المسلّحين لنحو ٤٠٠ إسم من طالبي الترحيل من سوريين وفلسطينيين ولبنانيين، ومن المرجّح أن يرتفع عدد طالبي الترحيل في حال إبداء السلطات اللبنانية استجابةً للموضوع.

في هذه الأثناء، سيتمّ الإكتفاء في المرحلة الحالية بالإجراءات الأمنية في محيط المخيم، لجهة مراقبة المعابر ومنع هروب أي مطلوب ومنع تهريب الأسلحة والذخائر إلى داخله، وكذلك لجهة تكثيف العمل الإستخباري لمعرفة أماكن تواجد الإرهابيين داخل المخيم.

زيارة الحريري الفرنسية

ربّما الإنجاز الأكبر للزيارة التي قام بها رئيس الحكومة سعد الحريري إلى فرنسا، تمثّل في حصول لبنان على دعم معنوي ووعود كلامية من قبل المسؤولين الفرنسيين الرسميين.

وقد التقى الحريري الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ومسؤولين آخرين بينهم رئيس الوزراء إدوارد فيليب، ورئيس مجلس الشيوخ جيرارد لارش، ووزيرة الدفاع فلورنس بارلي.

وقد بحث الحريري في أمور ثلاثة ذات أهمية بالنسبة إلى لبنان، إضافةً إلى تحضيره لزيارة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى فرنسا.

وتمثّل أول هذه الأمور في دعم فرنسا للجيش اللبناني كما للأجهزة الأمنية اللبنانية، وهو أمر تشجّعه فرنسا في إطار الحرب على الإرهاب، كما أنّه يشكّل دعماً يأتي في إطار الدعم الفرنسي السياسي للبنان، كما يشير متابعون للزيارة.

الأمر الثاني الذي يمثّل أهمية كبيرة للبنان يتمثّل في موضوع اللاجئين السوريين الذين يتضخّم عددهم في البلاد. وما يهمّ لبنان مساعدة فرنسا في قضية اللجوء السوري وإيجاد حلّ سريع للقضية السورية، حتى يعود اللاجئين مع عودة الاستقرار إلى سوريا، كما يقول المتابعون. ويقول هؤلاء أنّ الحريري تلقّى وعوداً إيجابية بعمل جدّي لتنظيم مؤتمرات استثمارية دعماً للبنان لمواجهة هذا الأمر، ما يشير إلى رغبة فرنسية في زيادة وتيرة المساعدات المالية والاجتماعية والتربوية للبنان "لمساعدته على تحمّل أعبائه".

أمّا الموضوع الثالث فيتعلّق بعمل قوات اليونيفيل، حيث تقف باريس بشكل واضح في وجه أية محاولة لتعديل مهامّ هذه القوات، فالفرنسيون يشاركون بنحو ٨٠٠ جندي في تلك القوات، وأي تغيير في نظام عمل هذه القوة الدولية من شأنه أن يشكّل خطراً عليهم. فيما لا تبدو الولايات المتحدة وغيرها من دول غربية معنيين بهذا الأمر، ولن يقلقوا بالتالي على مصير جنودهم. من هنا، فإنّ السياسة الفرنسية تعتبر أنّ من غير الممكن الحديث عن تعديل عمل هذه القوات إن بالنسبة إلى إرغامها على استخدام القوة لمنع عناصر المقاومة من التواجد على الحدود، أو توسيع رقعة الانتشار إلى أراضٍ لبنانية بعيدة عن الجنوب. وعليه، يصبح من الصعب في ظلّ عدم الرضا الفرنسي والأوروبي بشكل عام، أن يمرّ مشروع قانون دولي لا يحظى بموافقة ومباركة فرنسية، خاصّةً مع قرب انتهاء مدّة عمل تلك القوات.

ومن شأن هذا الموقف أن يقرب الفرنسيين من جميع الأفرقاء على الساحة اللبنانية والإقليمية، فيصبح التّدخل الفرنسي مقبولاً ويمهّد للعودة إلى الطاولة الرئيسية في المنطقة، وهو أمر بالغ الأهمية لأنّه يضع موطئ قدم لباريس في الشرق الأوسط الذي سيكون مغايراً بعد التسوية السلمية التي بدأت تطلّ بملامحها في سوريا.

ولعل فرنسا تحاول العودة إلى منطقة الشرق الأوسط عبر البوابة اللبنانية بناءً على علاقاتها التاريخية مع هذا البلد، وهو أمر أشارت إليه الحفاوة الباريسية، الرسمية والإعلامية، بالحريري، وبتحديد باريس زيارة قريبة لرئيس الجمهورية في ٢٥ الشهر الحالي إليها والذي قد يوقع خلالها على اتفاقات ثنائية مع ماكرون.

بالنسبة إلى الحريري، الذي سيزور العاصمة الروسية موسكو، والذي تراجعت شعبيّته مؤخراً بشكل كبير، فهو يريد أن يستثمر لقاءاته الدولية في تعزيز وضعه داخلياً، سواء في تيار المستقبل أو على صعيد رئاسته للحكومة، ذلك أن أي تغيير في سياسة فرنسا وروسيا لن يتمّ في المنطقة، خاصّةً في سوريا، ناهيك عن حجم الحريري في المعادلة الدولية وهو الأمر الذي يدركه الأخير جيّداً.

